

لبنان في غياب قيادة سياسية



لبنان إلى أين؟

إذا لم يكن ذلك ممكناً وإذا أصرت إيران على اعتبار لبنان ورقة من أوراقها في اللعبة الدائرة في المنطقة وفي صراعها مع أميركا، يمكن القول من الآن إن لبنان سيدفع ثمنا كبيرا. يعود دفع هذا الثمن، في جانب منه، إلى غياب القدرة لدى مسيحي لبنان الذين في السلطة على أخذ العلم بأن الوقت ليس وقت العناد والاستعانة بسلاح "حزب الله". إن وقت العقلانية والواقعية والتواضع والتحلي بالمعرفة والتعلم من دروس الماضي بدل التمسك ببطولات وهمية لم تجر سوى الكوارث على الوطن الصغير وعلى كل طوائفه وأبناء هذه الطوائف، خصوصا على المسيحيين قبل غيرهم...

الإمكان الخروج من الأزمة عبر بعض التغييرات ذات الطابع التجميلي مثل الإتيان بوزير اختصاصي في مجال عمله من هنا وآخر من هناك. ثقة حاجه إلى الذهاب إلى جذور الأزمة بدءا بحوار صريح مع "حزب الله" عن طريق سؤال في غاية البساطة. هذا السؤال هو الآتي: هل يستطيع الإبتعاد قليلا عن الحكومة وترك المعنيين الذين يمتلكون القدرة على التعاطي مع العرب والمجتمع الدولي، على رأسه أميركا، يحاولون معرفة شيء واحد. هل من أمل بإتخاذ الاقتصاد اللبناني والحؤول دون انهياره؟ هذا الاقتصاد شيعي وسني ومسيحي ودرزي. الأموال في المصارف شيعية وسنية ومسيحية ودرزية.

بان للرجل حسناات كثيرة من بينها حسنه الوطني. لكن هذا الحس شيء واستيعاب المعادلات الإقليمية ومعرفة كيف التعاطي معها في سنة مفصلية مثل السنة 1970 تظل شيئا آخر. ففي تلك السنة، كان العالم العربي يغلي. مات جمال عبدالناصر وخرج الفدائيون الفلسطينيون من الأردن وقام حافظ الأسد بانقلابه في سوريا تحت تسمية "الثورة التصحيحية" تمهيدا لدور أكبر لسوريا يتجاوز حدودها ويشمل لبنان.

هناك في 2019 وضع لبناني وإقليمي معقد ليست الثورة الشعبية سوى تعبير من تعابير كثيرة عنه. لا يمكن التعاطي مع هذا الوضع باعتماد لغة خشبية والظاهر بان في

عن إيران وحدها بل تشمل أيضا كل ادواتها في المنطقة، وفي مقدمتها "حزب الله".

المخيف في الأمر أن الطبقة السياسية اللبنانية، وفي مقدمتها "التيار الوطني" الحر، لم تستوعب معني الحرب الاقتصادية التي تشنها إدارة دونالد ترامب على إيران. على العكس من ذلك، استخفت هذه الطبقة السياسية، مع استثناءات قليلة، بهذه الحرب التي أرادت إيران تحويلها إلى مواجهة عسكرية تستطيع الاستفادة منها. بدأت الآن تتوضح الأسباب التي جعلت الإدارة الأميركية تمتنع عن الرد على كل الاستفزازات الإيرانية، بما في ذلك إسقاط طائرة استطلاع كلفتها 150 مليون دولار فوق مضيق هرمز في حزيران/ يونيو الماضي.

مؤسف ان غياب عن لبنان القيادة السياسية القادرة على فهم المعادلات الإقليمية من جهة والنأي بالنفس فعلا عن الصراعات الدائرة في المنطقة من جهة أخرى. هذه بكل بساطة مسؤولية كبيرة يتحمل جانبا لا بأس به منها المسيحيون في لبنان. هؤلاء اختاروا في الماضي زج أنفسهم في صراعات كان مفروضا نفاذها عبر الإتيان برئيس للجمهورية يستطيع الربط بين الأحداث والتطورات الإقليمية وحماية الحد الأدنى من الاستقرار في لبنان... بدل الاعتقاد أن الإتيان بشخص مثل محمد الصفدي، أو ما شابهه، رئيسا لمجلس الوزراء يمكن أن يحل أي مشكلة من أي نوع.

عندما يقبل المسيحيون أن يختار "حزب الله" رئيسا جمهوريتهم تمهيدا لأن يتحول صاحب الأثرية في مجلس النواب، يتوجب عليهم تحمّل نتائج مثل هذا التصرف الذي يعكس جهلا ليس بعده جهل بإيران وسياستها وخطورة هذه السياسة على مستقبل لبنان.

يمز لبنان بكل بساطة مرحلة في غاية الدقة والتعقيد. مرحلة أكثر خطورة من مرحلة العام 1970 عندما اختارت أكثرية المسيحيين انتخاب سليمان فرنجية الجد رئيسا للجمهورية. لم تابه هذه الأثرية

انبتقت عن المجلس النيابي الجديد حكومة الرئيس سعد الحريري الذي سار، عن حسن نية، في 2016 في تسوية رئاسية تبين مع الوقت أنها ليست تسوية في ضوء غياب القدرة لدى "التيار الوطني الحر" الذي يترأسه جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية، على لعب دور بيضة القبان داخل مجلس النواب أو داخل الحكومة.

تبين بوضوح ليس بعده وضوح أن "مرشد" الجمهورية اللبنانية حسن نصرالله هو من يتحكم، نيابة عن إيران، باللعبة السياسية في لبنان، خصوصا بعد سيطرة "حزب الله" غير المباشرة على السياسة الخارجية للدولة.

عندما يقبل المسيحيون أن يختار "حزب الله" رئيسا جمهوريتهم تمهيدا لأن يتحول صاحب الأثرية في مجلس النواب، يتوجب عليهم تحمّل نتائج مثل هذا التصرف الذي يعكس جهلا ليس بعده جهل بإيران وسياستها وخطورة هذه السياسة على مستقبل لبنان

في ظل وضع في غاية التعقيد في المنطقة كلها، يكتشف لبنان أنه صار رهينة لدى "حزب الله" الذي ليس في نهاية المطاف سوى أداة إيرانية، أكان ذلك في لبنان أم خارجه. لم يستطع لبنان تحييد نفسه، خصوصا عندما اشتد الصراع بين أميركا وإيران. لم يأخذ لبنان علما سوى في وقت متأخر بأن الإدارة الأميركية الحالية مصرة على جعل إيران ترضخ لمطالبها معتمدة الضغوط الاقتصادية قبل أي شيء آخر. لا تقتصر هذه الضغوط

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بعد شهر على بدء الثورة الشعبية في لبنان، وهي ثورة حقيقية بكل معني الكلمة، ثمة حاجة إلى وجود قيادة سياسية قادرة على استيعاب معني نزول كل هؤلاء الناس إلى الشارع في كل المناطق اللبنانية، بما في ذلك مناطق سيطرة "حزب الله" في الجنوب والبقاع وحتى الضاحية الجنوبية. هذا ما يفتقده لبنان في هذه المرحلة بالذات. هناك عجز لبناني عن استيعاب ما يجري على الأرض. لا شك أن "حزب الله" بقي استثناء عندما اتخذ مواقف تتم عن فهمه لخطورة ما يجري على الأرض. لجا إلى خلق الثورة في جنوب لبنان وقد نجح في ذلك جزئيا فقط. كذلك، ضبط الوضع في الضاحية الجنوبية لبيروت، فوق ذلك كله، عمل على تهدئة الشبهة المعتمدين عليه عبر طمانتهم إلى أنه لن يتوقف عن دفع روايتهم بغض النظر عما يحل برواتب موظفي الدولة اللبنانية. هذا كله لا يعني أن الحزب نجح في فصل الشيعة عن اللبنانيين الآخرين بمقدار ما يفهم أنه يفهم جيدا أن الثورة اللبنانية هي ثورة على "عهد حزب الله" الذي بات يتحكم بكل مفاصل الدولة اللبنانية. استطاع ذلك بعدما أغلق مجلس النواب سنتين ونصف سنة. لم يعد فتح المجلس إلا بعد انتخاب مرشحه رئيسا للجمهورية في ظل تقلص الدور السياسي للمسيحيين والسنة والروز على مستوى الخارطة اللبنانية كلها.

تابع الحزب مسيرة الانقراض على مؤسسات الدولة اللبنانية عبر القانون الانتخابي الذي عمل عليه والذي أجريت على أساسه انتخابات السادس من أيار/ مايو 2018. أصبحت لـ "حزب الله" أكثرية في مجلس النواب اللبناني، وهو ما عجز عن تحقيقه في انتخابات العام 2009 التي تلقى فيها صغعة غير متوقعة.

السيطرة الأميركية على نفط سوريا تهدد المصالح الروسية

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تتمتعها من الاستفادة من الثروات السورية، والبدء بالاستثمارات الروسية، وبإعادة الإعمار.

وثالثا؛ هذا الإجراء سيمنح واشنطن من عرقلة المساعي الروسية لفرض رؤيتها على الحل السوري، والذي يشكل مستقبل الإدارة الذاتية شرق الفرات جزءا مهما منه.

ورابعا؛ الحماية الجوية التي يفرضها التحالف بقيادة الولايات المتحدة على منطقة الجزيرة السورية تحرم قوات النظام، من محاولة السيطرة عسكريا على حقول النفط والاصطدام مع الأكراد؛ وقد خبرت روسيا ذلك مطلع العام الماضي، بمحاولة قوات النظام وجيش فاغنر الروسي تجاوز نهر الفرات، وقتل المئات من العناصر بقصف مركز من الطائرات الأميركية. وخامسا؛ إعطاء واشنطن انطبعا بانها لم تخن الأكراد، لذلك سيرت دوريات عسكرية شرق القامشلي، المدينة المركزية للأكراد، فيما سيرت روسيا وتركيا دوريات في الدرباسية غرب القامشلي، ويبدو أن واشنطن ما زالت ترغب في دعم التطلعات الكردية باستمرار الإدارة الذاتية وإيجاد صيغة لذلك ضمن سوريا موحدة.

سادسا؛ ولعلها النقطة الأهم، فإن منطقة شرق سوريا تعتبر منطقة استراتيجية على مستوى العالم والمنطقة، باعتبارها تصل تركيا بالعراق العربي، وتصل إقليم كردستان العراق الغني بالنفط، وكذلك إيران بالغرب، وبالتالي من المحتمل أن تشكل مستقبلا عقدة طرق للتحكم بتمرير النفط والغاز إلى أوروبا خصوصا، بعيدا عن الساحل السوري، وواشنطن لا تريد فقدان هذه الورقة.

قد تصعد روسيا من تصريحاتها الدبلوماسية حول عدم شرعية التواجد الأميركي في سوريا، وقد تلجا إلى تدعيم تواجدها العسكري بتطوير قاعدة لها في القامشلي، لكنها لن تنزلق في عمل عسكري شرق الفرات يستفز واشنطن، وغير مضمون العواقب، وقد يقلب الطاولة على رأسها.

في جني ثمار تدخلها العسكري في سوريا، وحكومة النظام السوري المازوم اقتصاديا، من الاستفادة من ثروات شرق الفرات، التي تضم 90 بالمئة من النفط ونصف الغاز السوريين.

أخطات روسيا في أنها لم تدخل في مفاوضات جديّة مع الولايات المتحدة، حول الانسحاب الأميركي من سوريا، ربما بالمقايضة بملفات خارج سوريا تمهّل الولايات المتحدة، ومنها تحجيم النفوذ الإيراني، والملف الأوكراني، والتوقف عن تقديم الدعم العسكري لتركيا وانتزاعها من حضن الناتو. بل وضعت روسيا كل رهاناتها على انسحاب أميركي مجاني، سيتم مع إصرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالإيفاء بوعوده الانتخابية بتقليص حجم الجيش الأميركي في الشرق الأوسط، خاصة أنه على أبواب انتخابات رئاسية جديدة.

الحقيقة أن التواجد العددي للجنود الأميركيين قبل قرار الانسحاب الأخير منتصف الشهر الماضي، لا يتجاوز الألف جندي أميركي، فيما من المخطط له الإبقاء على قرابة 600 جندي فقط حول حقول النفط والغاز، والدرباسية، وبقاء الزور، وفي الحسكة والدرباسية، وبقاء 150 جنديا في قاعدة التنف على المثلث الحدودي مع الأردن والعراق.

وبالتالي الوجود العسكري الأميركي رمزي من حيث عدد الجنود، لكنه محمي باستمرار السيطرة الجوية الأميركية، وباستمرار دعم حلفائها المحليين من قوات سوريا الديمقراطية؛ وفي الوقت نفسه يتعرض هذا التواجد الأميركي لنقاشات جادة حول شرعيته، داخل دوائر القرار الأميركي.

ويبدو أن قرار البقاء الأميركي الأخير يتعلق بعدة نقاط:

أولا؛ امتصاص حدة قرارات الرئيس ترامب الاستعراضية أمام ناخبيه، وحجة حماية النفط السوري، هي مبرر له للتراجع عن قراره مجددا.

وثانيا؛ أن سيطرة واشنطن على حقول النفط والغاز تشكل ورقة ضغط قوية على روسيا وحكومة الأسد،

السوري الرسمي في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وفي منبج وعين العرب/ كوباني، وبعودة الخدمات ورموز الدولة، وتأجيل التفاوض السياسي حول مستقبل الإدارة الذاتية. وهذا النجاح الروسي في تغيير خرائط النفوذ على كامل الأرض السورية، توازيه مساع سياسية لفرض الحل السوري وفق الرؤية الروسية. بتشريع بقاء النظام، عبر مسار اللجنة الدستورية، الذي انطلق في جنيف بعد محاض عسير؛ وقد أعلنت موسكو نهاية العمليات العسكرية في سوريا، وأن الوقت قد حان للبدء بحل سياسي.

لكن كل هذه النجاحات الروسية اصطدمت مؤخرا، بقرار البنناغون تعزيز الوجود العسكري الأميركي شرق الفرات، عبر إقامة قاعدتين عسكريتين جديدتين وإرسال قوات واليات قرب منشآت النفط، بحجة حمايتها من عودة سيطرة تنظيم داعش؛ الأمر الذي يجرم روسيا الطامعة

المناطق الاستراتيجية على الحدود، وهي عفرين وجرابلس والباب، ومؤخرا في الجيب الممتد من تل أبيب إلى رأس العين بعمق 32 كيلومترا من الحدود التركية. عبر مذكرة تفاهم سوتشي الموقعة منذ ثلاثة أسابيع، والتي شرعت عملية "نزع السلاح" التركية، وسمحت بنشر حرس الحدود السوري في المناطق غير المشمولة بالسيطرة التركية، وأجازت تسيير دوريات روسية تركية بعمق 10 كيلومترات، وإبعاد الوحدات الكردية إلى عمق 30 كيلومترا بعيدا عن الحدود.

فيما تسعى السياسة الروسية للتوسط بمفاوضات بين وحدات الحماية الكردية والحكومة التركية لتخفيف التوتر؛ وعلى صعيد آخر بين قوات سوريا الديمقراطية الكردية- العربية وبين حكومة دمشق، تمكنت من خلاله من عقد اتفاق بين الطرفين سمح بنشر جيش النظام وأمنه وشرطته ورفع العلم

رائيا مصطفى

بدأت روسيا خطوة عملية لتدشين ثالث قاعدة لها في سوريا، في مطار القامشلي، شمال شرقي البلاد؛ ونقلت مروحيات ونشرت منظومة صاروخية، مع وجود معطيات عن حوارات حول استئجار المطار لمدة 49 عاما.

في الوقت نفسه، أنشأت الولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين، في القحطانية شرق القامشلي، والتي تضم حقولا نفطية، وفي قرية حيمو غرب القامشلي، لتضاهي إلى قواعدها الخمس المتواجدة في محافظة الحسكة.

نجحت روسيا في تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية في سوريا؛ حيث مكنت حكومة دمشق من السيطرة على أكثر من ثلثي الأراضي السورية، عبر عقد اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا، تمكنت من حصر نفوذها في بعض

